# تحرك عاجل

## أطفال معتقلون إدارياً

فرض الجيش الإسرائيلي أوامر بالاعتقال الإداري على ثلاثة أطفال يبلغون من العمر 17 عاماً من مدينة القدس الشرقية، وتسمح الأوامر باحتجازهم إلى أجل غير مسمى بدون توجيه التهم لهم. ولم يُسمح لعائلاتهم بزيارتهم، منذ اعتقالهم ما بين 17 و19 أكتوبر/تشرين الأول.

محمد غيث وفادي عباسي من سلوان وكاظم صبيح من جبل المكبر وكلهم لا يتجاوزون 17 عاماً، وفُرِض عليهم جميعاً الاعتقال الإداري. وقالت مؤسسة الضمير وهي منظمة فلسطينية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان إن سلطات الجيش الإسرائيلي اتهمت هؤلاء الأطفال بـــ "تشكيل تهديد خطير وجسيم على أمن إسرائيل" وبأنهم "نشطاء ينتهجون العنف" بسبب ما يبدو أنه إلقاء الحجارة على سيارات الشرطة والتحريض على العنف عن طريق نظام التواصل الاجتماعي، الفيسبوك.

وفرضت السلطات الإسرائيلية الاعتقال الإداري لمدة ثلاثة أشهر على فادي عباس ومحمد غيث يوم 20 و 21 أكتوبر/تشرين الأول على التوالي ثم أيدت محاكمة المقاطعة في القدس القرارين يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول. وأيدت محكمة إسرائيلية يوم 28 أكتوبر/تشرين الأول قرار الاعتقال الإداري لمدة ثلاثة أشهر على كاظم صبيح الذي أمر به الجيش يوم 18 أكتوبر/تشرين الأول. ومنذ اعتقال الأطفال الثلاثة، لم تخبر السلطات الإسرائيلية عائلاتهم بأماكن احتجازهم، كما لم تسمح لذويهم بزيارتهم. وتسمح إجراءات الاعتقال الإداري باحتجاز الناس لأجل غير مسمى بدون أن توجه التهم إليهم. ولا يمكن للمعتقلين الإداريين الدفاع عن أنفسهم كما لا يمكن لهم الطعن في قانونية قرار اعتقالهم لأن السلطات تحجب عنهم وعن محاميهم معظم "الأدلة" التي في حوزتها.

وقال أب كاظم صبيح إن أفراد وكالة الأمن الإسرائيلية جاءوا إلى منزله في الساعة الثالثة صباحاً من يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول لاعتقال ابنه عندما كان نائماً ثم نقلوه إلى مركز الأمن الرئيسي في القدس المعروف باسم المجمع الروسي لاستجوابه. واعتقل محمد غيث وفادي عباس من غرفتي نومهما في الساعات الأولى من صباح يوم 19 أكتوبر/تشرين الأول، ثم نقلا إلى مركز أمني في مستوطنة تلبيوت الشرقية في القدس. وقال أب محمد غيث إن أفراد الأمن الذين اعتقلوه قالوا له إن بإمكانه زيارته في مركز الأمن المذكور، لكنه مُنع من الزيارة عندما حاول ذلك. ونقل المراهقان إلى المجمع الروسي. وقالت المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال-فلسطين إن الطفلين قالا لها إنهما لم يُخبرا بحقوقهما في التزام الصمت، أو السماح لهما بالحق في التمثيل القانوني قبل الاستجواب. ويحمل الأطفال الثلاثة المعتقلون بطاقات الهوية في مدينة القدس التي تتيح لهم الإقامة في القدس الشرقية أو الغربية، وكذلك في أجزاء أخرى من إسرائيل.

### يرجى الكتابة فوراً باللغة العبرية أو باللغة الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- حث السلطات الإسرائيلية على إخبار أسر محمد غيث وفادي عباس وكاظم صبيح فوراً بمكان اعتقالهم؛
  - دعوة السلطات الإسرائيلية إلى إطلاق سراح الأطفال الثلاثة ما لم توجه إليهم تهم
    رسمية معترف بها دولياً على أساس أنها جرائم حسب القانون الدولي ثم يُحاكموا
    محاكمة عادلة وسريعة؛
- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى ضمان زيارة الأطفال الثلاثة من قبل ذويهم ومحاميهم
  بانتظام، وأن يُفصل بنيهم وبين الكبار في كل الأوقات إلا إذا كان ذلك يتعارض مع
  مصلحة الأطفال وفقا للقانون الدولى المتعلق بحقوق الطفل.

### ويرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 15 ديسمبر/كانون الأول 2015 إلى:

#### وزير الدفاع

موشي يعلون

وزارة الدفاع

37 شارع كابلان، حاكيريا

تل أبيب 61909 ، إسرائيل

العنوان البريدي: minister@mod.gov.il

pniot@mod.gov.il

رقم الفاكس: 6940 6913 3 972+

طريقة المخاطبة: معالي الوزير

#### وزيرة العدل

أيليت شكد

29، شارع صلاح الدين

القدس 91010، إسرائيل

رقم الفاكس: 972 2 640 8402 +972

البريد الإلكتروني: sar@justice.gov.il

طريقة المخاطبة: معالي الوزيرة

#### كما يرجى إرسال نسخ إلى:

<u>المدعي العام</u>

وزارة العدل

يهودا وينستاين

29، شارع صلاح الدين

القدس، 91010 ، إسرائيل

البريد الإلكتروني: lishkat-yoetz@justice.gov.il

وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إرفاق العناوين الدبلوماسية الواردة فيما يلى:

الاسم، العنوان 1، العنوان 2 ، العنوان 3 ، رقم الفاكس، البريد الإلكتروني، طريقة المخاطبة.

كما يرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

# تحرك عاجل

## أطفال معتقلون إدارياً

#### معلومات إضافية

يتزايد لجوء إسرائيل إلى استخدام الاعتقال الإداري بشكل كبير كلما احتدم العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وطرحت السلطات الإسرائيلية هذا الإجراء بشكل استثنائي كما يبدو لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطراً شديداً ووشيكاً على أمنها، لكنه استُخدِم على مدى سنوات لاحتجاز مجموعة واسعة من الأشخاص الذين كان ينبغي أن يحاكموا محاكمات عادية وليس فرض أوامر الاعتقال الإداري عليهم، أو لم يكن ينبغي اعتقالهم في المقام الأول. يرجى الاطلاع على معلومات وافية بشأن استخدام إسرائيل لإجراء الاستخدام الإداري في الرابط التالي: (https://www.amnesty.org/en/documents/MDE15/026/2012/en/)

عمدت السلطات الإسرائيلية إلى اعتقال عشرات الأطفال ما بين 2004 و2008 ثم انخفض هذا الرقم بشكل مطرد حتى ديسمبر/كانون الأول 2011 عندما ارتفع مرة أخرى. ومحمد غيث، وفادي عباسي، وكاظم صبيح هم أول الأطفال الذين يُعتقلون إدارياً منذ ديسمبر/كانون الأول 2011. وبعد احتدام العنف في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1 أكتوبر/تشرين الأول 2015، أصبح استخدام السلطات الإسرائيلية لإجراءات عقابية كما يبدو ضد السكان الفلسطينيين واسع النطاق أكثر من قبل. وتشمل هذه الإجراءات - بالإضافة إلى الاعتقال الجماعي والحجز التعسفي والاعتقال الإداري- هدم منازل عائلات الفلسطينيين المتهمين بتنفيذ هجمات ضد الإسرائيليين، وفرض قيود إضافية تعسفية على تنقل الفلسطينيين. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول، عمدت القوات الإسرائيلية وبشكل متزايد إلى استخدام القوة المفرطة، وفي بعض الأحيان القوة المميتة، ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. لقد فشلت إسرائيل في حماية الفلسطينيين من موجة الهجمات التي يشنها المستوطنون ضدهم، وخصوصا في الخليل والقدس الشرقية. واستهدف عدد متزايد من الفلسطينيين قوات ومدنيين إسرائيليين في حوادث طعن أو هجمات شملت إطلاق النار؛ وقتل نتيجة لذلك ثمانية إسرائيليين. وقتلت القوات الإسرائيلية 65 فلسطينيا في إسرائيل والضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، حسب وزارة الصحة الفلسطينية. وشهدت القدس أسوأ موجات العنف في المنطقة إذ تشبك الشرطة الإسرائيلية مع فلسطينيين يرشقونها بالحجارة بشكل شبه يومي منذ مقتل الشاب محمد أبو خضير في عام 2014 علما بأن هذا الشاب كان يبلغ من العمر 16 عاماً عندما اختُطِف وقُتِل انتقاماً من مقتل ثلاثة مراهقين إسرائيليين في يونيو/حزيران، وهي الأحداث التي أدت إلى اندلاع نزاع بين الفلسطينيين وإسرائيل لاحقاً من تلك السنة. بعد مقتل الطلبة الإسرائيليين الثلاثة، وضعت إسرائيل تسعة من حملة هويات القدس في الاعتقال الإداري، حسب سجلات مؤسسة الضمير. وقبل هذا التاريخ، كانت آخر حالة معروفة لشخص من حملة هوية القدس يوضع في الاعتقال الإداري في عام 2004. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2015، وُضع في الاعتقال الإداري نحو 23 فلسطينياً من حملة هويات القدس وامرأة فلسطينية من حملة الجنسية الإسرائيلية تسمى أسماء حمدان تبلغ من العمر 19 عاماً ردا على ما يبدو أنه نشاط من قبل هؤلاء على وسائل التواصل الاجتماعي. وُضِعَ عابد أبوغزالة وهو من حملة هوية القدس في الاعتقال الإداري في أكتوبر/تشرين الأول بسبب بيانات أدلى بها لوسائل الإعلام بشأن مقتل ابنه، ثائر، على يد القوات الإسرائيلية. وكان ابنه هاجم خمسة إسرائيليين وتسبب في إصابتهم في مدينة تل أبيب يوم 9 أكتوبر/تشرين الأول قبل أن يُردى قتيلاً. اعتُقِل أبوه بعيد احتجاجه لدى السلطات الإسرائيلية التي رفضت إعادة عثمان ابنه إلى ذويه. وقالت صحيفة هاآراتس الإسرائيلية إن عابد أبوغزالة لم يكن مطلوباً أمنياً ولم يكن له سجل إجرامي، ولهذا طلبت محكمة الصلح بالقدس من الشرطة إطلاق سراحه. ورفضت المحكمة طلب استئناف قدمه الجيش الإسرائيليي ضد هذا القرار، وبعد ذلك وضع عابد أبوغزالة في الحجز الإداري.

ويبرز اعتقال محمد غيث، وفادي عباسي، وكاظم صبيح توجها مقلقاً لدى السلطات الإسرائيلية يقضي بإعادة العمل باحتجاز الأطفال بدون اللجوء إلى أي إجراءات قضائية على الإطلاق. وينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على أن اعتقال الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً يجب أن يكون دائماً إجراء يُلجأ إليه في آخر لحظة بعد استنفاذ جميع الإجراءات الأخرى على أن يُطبق في حالة اللجوء إليه لأقصر مدة ممكنة. ويجب أن تتوافر في هذه الحالة إجراءات بديلة مناسبة. وتنص اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة أنه "لا يجب حرمان طفل من حريته/ها بشكل غير قانوني أو تعسفي"، كما أن اعتقال الأطفال "يجب أن يُلجأ إليه كملاذ أخير ولأقصر مدة ممكنة ومناسبة". وكذلك، تنص الاتفاقية على أن الطفل يجب أن "يكون له الحق في التواصل مع...ذوي(ه) من خلال المراسلات والزيارات، ما عدا في الحالات الاستثنائية." ويجب أن يكون للأطفال المعتقلين "الحق في الطعن في قانونية اعتقالهم أمام إحدى المحاكم أو أمام سلطة مختصة، ومستقلة، ومحايدة وأن يكون لهم الحق في الحصول على التمثيل القانوني."

الأسماء: محمد غيث، وفادي عباسي، وكاظم صبيح

الجنس ذكر أم أنثى: ذكر

تحرك عاجل: 248/15 (قم الوثيقة: MDE 15/2792/2015

3 نوفمبر/تشرین

الثاني 2015